البداء في التكوين

البداء في التكوين

* العلم الإلهي الأزلي لا ينافي قدرته.
* موقف اليهود من قدرة ا.
* موقع البداء عند الشيعة.
* أقسام القضاء الإلهي.
* ثمرة الاعتقاد بالبداء.
* حقيقة البداء عند الشيعة.
* أحاديث أهل السنة الدالة على البداء.
* إنباء المعصومين بالحوادث المستقبلة.

(٣٨٢)

بمناسبة الحديث عن النسخ في الأحكام وهو في أفق التشريع، وبمناسبة أن النسخ كالبداء وهو في أفق التكوين، وبمناسبة خفاء معنى البداء على كثير من علماء المسلمين، وأنهم نسبوا إلى الشيعة ما هم برآء منه، وأنهم لم يحسنوا في الفهم ولم يحسنوا في النقد، وليتهم إذ لم يعرفوا تثبتوا أو توقفوا(١) كما تفرضه الأمانة في النقل، وكما تقتضيه الحيطة في الحكم، والورع في الدين، بمناسبة كل ذلك وجب أن نذكر شيئا في توضيح معنى البداء وإن لم تكن له صلة - غير هذا - بمدخل التفسير.

تمهيد:

لا ريب في أن العالم بأجمعه تحت سلطان ا وقدرته، وأن وجود أي شيء من الممكنات منوط بمشيئة ا تعالى، فإن شاء أوجده، وإن لم يشأ لم يوجده.

ولا ريب أيضا في أن علم ا سبحانه قد تعلق بالأشياء كلها منذ الأزل، وأن الأشياء بأجمعها كان لها تعين علمي في علم ا الأزلي وهذا التعين يعبر عنه بـ "

(١) انظر التعليقة رقم (٩) للوقوف على اختلاق الفخر الرازي نسبة الجهل إلى الله على لسان الشيعة - في قسم التعليقات.

تقدير الله"تارة وبـ "قضائه" تارة أخرى، ولكن تقدير الله وعلمه سبحانه بالأشياء منذ الأزل لا يزاحم ولا ينافي قدرته تعالى عليها حين إيجادها، فإن الممكن لا يزال منوطا بتعلق مشيئة الله بوجوده التي قد يعبر عنها بالاختيار، وقد يعبر عنها بالإرادة، فإن تعلقت المشيئة به وجد وإلا لم يوجد. والعلم الإلهي يتعلق بالأشياء على واقعها من الإناطة بالمشيئة الإلهية، لأن انكشاف الشيء لا يزيد على واقع ذلك الشيء، فإذا كان الواقع منوطا بمشيئة الله تعالى كان العلم متعلقا به على هذه الحالة، وإلا لم يكن العلم علما به على وجهه، وانكشافا له على واقعه. فمعنى تقدير الله تعالى للأشياء وقضائه بها: أن الأشياء جميعها كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل على ما هي عليه من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة بها، حسب اقتضاء المصالح والمفاسد التي تختلف باختلاف الظروف والتي يحيط بها العلم الإلهي.

موقف اليهود من قدرة الله

وذهبت اليهود إلى أن قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة بخلافه. ومن أجل ذلك قالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والإعطاء، فقد جرى فيها قلم التقدير ولا يمكن فيها التغيير(١).

ومن الغريب أنهم قاتلهم الله - التزموا بسلب القدرة عن الله، ولم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد، مع أن الملاك في كليهما واحد، فقد تعلق العلم الأزلي بأفعال الله تعالى، وبأفعال العبيد على حد سواء.

(١) انظر التعليقة رقم (١٠) لمعرفة بعض الأخبار الدالة على مشيئة الله تعالى - في قسم التعليقات.

موقع البداء عند الشيعة

ثم إن البداء الذي تقول به الشيعة الإمامية إنما يقع في القضاء غير المحتوم، أما المحتوم منه فلا يتخلف، ولا بد من أن تتعلق المشيئة بما تعلق به القضاء، وتوضيح ذلك أن القضاء على ثلاثة أقسام:

أقسام القضاء الإلهي

الأول: قضاء ا الذي لم يطلع عليه أحدا من خلقه، والعلم المخزون الذي استأثر به لنفسه، ولا ريب في أن البداء لا يقع في هذا القسم، بل ورد في روايات كثيرة عن أهل البيت (عليهم السلام) أن البداء إنما ينشأ من هذا العلم.

روى الشيخ الصدوق في «العيون» بإسناده، عن الحسن بن محمد النوفلي أن الرضا (عليه السلام) قال لسليمان المروزي:

«رويت عن أبي، عن أبي عبد ا (عليه السلام) أنه قال: إن عز وجل علمين علما مخزونا مكنونا لا يعلمه إلا هو من ذلك يكون البداء، وعلما علمه ملائكته ورسله، فالعلماء من أهل بيت نبيك يعلمونه...»(١).

وروى الشيخ محمد بن الحسن الصفار في «بصائر الدرجات» بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد ا (عليه السلام) قال:

"إن علمين: علم مكنون محزون لا يعلمه إلا هو، من ذلك

---

(١) عيون أخبار الرضا: ٢ / ١٥٩، باب ١٣ في ذكر مجلس الرضا مع سليمان المروزي، راجع البحار: ٩٥٤، باب ٣، الحديث: ٢.

يكون البداء وعلم علمه ملائكته ورسله وأنبياءه، ونحن نعلمه"(١).

الثاني: قضاء الله الذي أخبر نبيه وملائكته بأنه سيقع حتما، ولا ريب في أن هذا القسم أيضا لا يقع فيه البداء، وإن افترق عن القسم الأول، بأن البداء لا ينشأ منه.

قال الرضا (عليه السلام) لسليمان المروزي - في الرواية المتقدمة عن الصدوق -:

«إن عليا (عليه السلام) كان يقول: العلم علمان، فعلم علمه الله ملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله فإنه يكون، ولا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله وعلم عنده محزون لم يطلع عليه أحدا من خلقه يقدم منه ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء»(٢).

وروى العياشي عن الفضيل، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «من الأمور أمور محتومة جائية لا محالة، ومن الأمور أمور موقوفة عند الله يقدم منها ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، لم يطلع على ذلك أحدا - يعني الموقوفة - فأما ما جاءت به الرسل فهي كائنة لا يكذب نفسه، ولا نبيه، ولا ملائكته»(٣).

---

(١) بصائر الدرجات: ٢ / ١٠٩، باب ٢١ الحديث: ٢، ورواه الشيخ الكليني عن أبي بصير أيضا، راجع الكافي: ١ / ١٤٧، الحديث: ٨. وبحار الأنوار: ٤ / ١٠٩، باب ٣، رقم الحديث: ٢٧.
(٢) عيون أخبار الرضا: باب ١٣ ورواه الشيخ الكليني عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر (عليه السلام)، الكافي: ١ / ١٤٧، رقم الحديث:٦.
(٣) راجع الكافي: ١ / ١٤٧، الحديث: ٧.

الثالث: قضاء الله الذي أخبر نبيه وملائكته بوقوعه في الخارج إلا أنه موقوف على أن لا تتعلق مشيئة الله بخلافه. وهذا القسم هو الذي يقع فيه البداء:

﴿يَمْحُوا اﷲ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ اَلْكِتابِ﴾ (الرعد: ٣٩) ﴿لِلهِ اَلْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (العنكبوت: ٤).

وقد دلت على ذلك روايات كثيرة منها هذه:

١ - ما في «تفسير علي بن إبراهيم» عن عبد اﷲ بن مسكان، عن أبي عبد اﷲ (عليه السلام) قال:

«إذا كان ليلة القدر نزلت الملائكة والروح والكتبة إلى سماء الدنيا، فيكتبون ما يكون من قضاء اﷲ تعالى في تلك السنة، فإذا أراد اﷲ أن يقدم شيئا أو يؤخره، أو ينقص شيئا أمر الملك أن يمحو ما يشاء، ثم أثبت الذي أراده. قلت: وكل شيء هو عند اﷲ مثبت في كتاب؟ قال: نعم. قلت: فأي شيء يكون بعده؟ قال: سبحان اﷲ، ثم يحدث اﷲ أيضا ما يشاء تبارك وتعالى»(١).

٢ - ما في تفسيره أيضا، عن عبد اﷲ بن مسكان، عن أبي جعفر وأبي عبد اﷲ وأبي الحسن (عليهم السلام) في تفسير قوله تعالى:

﴿فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (الدخان: ٤).

"أي يقدر اﷲ كل أمر من الحق ومن الباطل، وما يكون في تلك السنة، وله فيه البداء والمشيئة. يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء من

---

(١) نقلا عن البحار: راجع البحار: ٤ / ٩٩، باب ٣، رقم الحديث: ٩، و٩٧ / ١٢، باب ٥٣، الحديث: ١٨.

الآجال والأرزاق والبلايا والأعراض والأمراض، ويزيد فيها ما يشاء وينقص ما يشاء.."(١).

٣ - ما في كتاب «الاحتجاج» عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أن قال:

«لولا آية في كتاب ا، لأخبرتكم بما كان وبما يكون وبما هو كائن إلى يوم القيامة، وهي هذه الآية: يمحو ا...»(٢).

وروى الصدوق في الأمالي والتوحيد بإسناده عن الأصبغ عن أميرالمؤمنين (عليه السلام) مثله.

٤ - ما في «تفسير العياشي» عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال:

«كان علي بن الحسين (عليه السلام) يقول: لولا آية في كتاب ا لحدثتكم بما يكون إلى يوم القيامة. فقلت: أية آية؟ قال: قول ا: يمحو ا...»(٣).

٥ - ما في «قرب الإسناد» عن البزنطي عن الرضا (عليه السلام) قال:

قال أبوعبدا، وأبو جعفر، وعلي بن الحسين، والحسين بن علي، والحسن بن علي، وعلي بن أبي طالب (عليهم السلام): «لولا آية في كتاب ا لحدثناكم بما يكون إلى أن تقوم الساعة: يمحو ا...»(٤).

إلى غير ذلك من الروايات الدالة على وقوع البداء في القضاء الموقوف.

---

(١) نفس المصدر ص ١٣٤.

(٢) الاحتجاج للطبرسى: ص ١٣٧ المطبعة المرتضوية - النجف الأشرف.

(٣) تفسير العياشي: ٢/ ٢١٥ الحديث: ٥٩. راجع بحار الأنوار: ٤ / ١١٨، باب ٣، رقم الحديث ٥٢.

(٤) قرب الإسناد: ص ٣٥٣، رقم الحديث: ١٢٦٦. نفس المصدر ص ٩٧، باب ٣، الحديث: ٥.

وخلاصة القول: أن القضاء الحتمي المعبر عنه باللوح المحفوظ، وبأم الكتاب، والعلم

المخزون عند الله يستحيل أن يقع فيه البداء. وكيف يتصور فيه البداء؟ وأن الله سبحانه عالم بجميع الأشياء منذ الأزل، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء.

روى الصدوق في «إكمال الدين» بإسناده، عن أبي بصير وسماعة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

«من زعم أن الله عز وجل يبدو له في شيء اليوم لم يعلمه أمس فابرؤوا منه»(١).

وروى العياشي، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) يقول:

«إن الله يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويمحو ما يشاء، ويثبت ما يشاء وعنده أم الكتاب، وقال: فكل أمر يريده الله فهو في علمه قبل أن يصنعه، وليس شيء يبدو له إلا وقد كان في علمه، إن الله لا يبدو له من جهل»(٢).

وروى أيضا عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله (عليه السلام):

«سئل عن قول الله: يمحو الله... قال: إن ذلك الكتاب كتاب يمحو الله ما يشاء ويثبت، فمن ذلك الذي يرد الدعاء القضاء، وذلك الدعاء مكتوب عليه الذي يرد به القضاء، حتى إذا صار إلى أم الكتاب لم يغن الدعاء فيه شيئا»(٣).

_____

(١) إكمال الدين: ص ٧٠.
(٢) تفسير العياشي: ٢ / ٢١٨، الحديث: ٧١.
(٣) نفس المصدر: ٢ / ٢٢٠، الحديث ٧٤.

وروى الشيخ الطوسي في «كتاب الغيبة» بإسناده عن البزنطي، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال علي بن الحسين، وعلي بن أبي طالب قبله، ومحمد بن علي وجعفر بن محمد (عليهم السلام):

«كيف لنا بالحديث مع هذه الآية ﴿يَمْحُوا ا...﴾ فأما من قال بأن ا تعالى لا يعلم الشيء إلا بعد كونه فقد كفر وخرج عن التوحيد»(١).

والروايات المأثورة عن أهل البيت (عليهم السلام) أن ا لم يزل عالما قبل أن يخلق الخلق(٢)، فهي فوق حد الإحصاء، وقد اتفقت على ذلك كلمة الشيعة الإمامية طبقا لكتاب ا وسنة رسوله، جريا على ما يقتضيه حكم العقل الفطري الصحيح.

ثمرة الاعتقاد بالبداء:

والبداء: إنما يكون في القضاء الموقوف المعبر عنه بلوح المحو والإثبات، والالتزام بجواز البداء فيه لا يستلزم نسبة الجهل إلى ا سبحانه وليس في هذا الالتزام ما ينافي عظمته وجلاله.

فالقول بالبداء: هو الاعتراف الصريح بأن العالم تحت سلطان ا وقدرته في حدوثه وبقائه، وإن إرادة ا نافذة في الأشياء أزلا وأبدا، بل وفي القول بالبداء يتضح الفارق بين العلم الإلهي وبين علم المخلوقين، فعلم المخلوقين - وإن كانوا أنبياء أو أوصياء - لا يحيط بما أحاط به علمه تعالى، فإن بعضا منهم إن كان عالما - بتعليم

---

(١) كتاب الغيبة: ص ٤٣٠، الحديث: ٢٤٠. وروى الشيخ الكليني بإسناده عن عبد ا بن سنان، عن أبي عبد ا (عليه السلام) قال: «ما بدا في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له» الكافي: ١ / ١٤٨، الحديث: ٩.
(٢) الكافي: ١ / ١٠٨، الحديث: ٦ و ١ / ١٤٨، الحديث: ١١. و...

ا إياه - بجميع عوالم الممكنات لا يحيط بما أحاط به علم ا المخزون الذي استأثر به لنفسه، فإنه لا يعلم بمشيئة ا تعالى - لوجود شيء - أو عدم مشيئته إلا حيت يخبره ا تعالى به على نحو الحتم.

والقول بالبداء: يوجب انقطاع العبد إلى ا وطلبه إجابة دعائه منه وكفاية مهماته، وتوفيقه للطاعة، وإبعاده عن المعصية، فإن إنكار البداء والالتزام بأن ما جرى به قلم التقدير كائن لا محالة - دون استثناء - يلزمه يأس المعتقد بهذه العقيدة عن إجابة دعائه، فإن ما يطلبه العبد من ربه إن كان قد جرى قلم التقدير بانفاذه فهو كائن لا محالة، ولا حاجة إلى الدعاء والتوسل، وإن كان قد جرى القلم بخلافه لم يقع أبدا، ولم ينفعه الدعاء ولا التضرع، وإذا يئس العبد من إجابة دعائه ترك التضرع لخالقه، حيث لا فائدة في ذلك، وكذلك الحال في سائر العبادات والصدقات التي ورد عن المعصومين (عليهم السلام) أنها تزيد في العمر أو في الرزق أو غير ذلك مما يطلبه العبد.

وهذا هو سر ما ورد في روايات كثيرة عن أهل البيت (عليهم السلام) من الاهتمام بشأن البداء.

فقد روى الصدوق في كتاب «التوحيد» بإسناده، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السلام) قال:

«ما عبد ا عزوجل بشيء مثل [أفضل من] البداء»(١).

وروى باسناده، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد ا (عليه السلام) قال:

«ما عظم ا عز وجل بمثل البداء» (٢).

---

(١) و (٢) التوحيد: ص ٣٣١ - ٣٣٣ باب ٥٤، البداء، الحديث ١ و ٢. راجع الكافي: ١ / ١٤٦، الحديث ١.

وروى باسناده، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد ا (عليه السلام) قال:

«ما بعث ا عزوجل نبيا حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار بالعبودية وخلع الأنداد، وأن ا يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء»(١).

والسر في هذا الاهتمام: أن إنكار البداء يشترك بالنتيجة مع القول بأن ا غير قادر على أن يغير ما جرى عليه قلم التقدير. تعالى ا عن ذلك علوا كبيرا. فإن كلا القولين يؤيس العبد من إجابة دعائه، وذلك يوجب عدم توجهه في طلباته إلى ربه.

حقيقة البداء عند الشيعة

وعلى الجملة: فإن البداء بالمعنى الذي تقول به الشيعة الإمامية هو من الإبداء الإظهار حقيقة، وإطلاق لفظ البداء عليه مبني على التنزيل والإطلاق بعلاقة المشاكلة. وقد أطلق بهذا المعنى في بعض الروايات من طرق أهل السنة.

روى البخاري بإسناده عن أبي عمرة، أن أبا هريرة حدثه أنه سمع رسول ا (صلى ا عليه وآله) يقول:

«إن ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص وأعمى وأقرع، بدا عزوجل أن يبتليهم فبعث إليهم ملكا فأتى الأبرص...»(٢).

---

(١) التوحيد: ٣٣٣، الحديث: ٣. راجع الكافي: ١ / ١٤٧، الحديث: ٣.
(٢) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، رقم الحديث ٣٢٠٥ وصحيح مسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم الحديث: ٥٢٦٥.

وقد وقع نظير ذلك في كثير من الاستعمالات القرآنية، كقوله تعالى:

﴿ا ْلآنَ عَلِمَ ا أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً﴾ (الأنفال: ٦٦).

وقوله تعالى:

﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ا لْحِزْبَيْنِ أَحْصى لِما لَبِثُوا أَمَداً﴾ (يوسف: ٨).

وقوله تعالى:

﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ (الأنفال: ٧).

وما أكثر الروايات من طرق أهل السنة في أن الصدقة والدعاء يغيران القضاء(١).

أما ما وقع في كلمات المعصومين (عليهم السلام) من الإنباء بالحوادث المستقبلة فتحقيق الحال فيها: أن المعصوم متى ما أخبر بوقوع أمر مستقبل على سبيل الحتم والجزم ودون تعليق، فذلك يدل أن ما أخبر به مما جرى به القضاء المحتوم وهذا هو القسم الثاني «الحتمي» من أقسام القضاء المتقدمة. وقد علمت أن مثله ليس موضعا للبداء، فإن ا لا يكذب نفسه ولا نبيه. ومتى ما أخبر المعصوم بشيء معلقا على أن لا تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه، ونصب قرينة متصلة أو منفصلة على ذلك فهذا الخبر إنما يدل على جريان القضاء الموقوف الذي هو موضع البداء. والخبر الذي أخبر به المعصوم صادق وإن جرى فيه البداء، وتعلقت المشيئة الإلهية بخلافه. فإن الخبر – كما عرفت - منوط بأن لا تخالفه المشيئة.

---

(١) انظر التعليقة رقم (١١) للوقوف على روايات تفيد أن الدعاء يغير القضاء - في قسم التعليقات.

وروى العياشي، عن عمرو بن الحمق قال:

«دخلت على أمير المؤمنين (عليه السلام) حين ضرب على قرنه، فقال لي: يا عمرو إني مفارقكم، ثم قال: سنة السبعين فيها بلاء... فقلت: بأبي أنت وأمي قلت: إلى السبعين بلاء، فهل بعد السبعين رخاء؟ قال: نعم يا عمرو إن بعد البلاء رخاء..» وذكر آية ﴿يَمْحُوا ا...﴾(١).

---

(١) تفسير العياشي: ٢ / ٢١٧، رقم الحديث: ٦٨.

المصدر: البيان في تفسير القرآن - ص ٣٨٢-٣٩٤